المغايرة المعنويَّة

وأثرها على الأحكام النَّحويَّة

بقلم الأستاذ الدكتور

فهد بن سالم بن محمَّد المَغْلوث

أستاذ النَّحو والصَّرف واللِّسانيات المُساعد

جامعة حائل

مصطلحات الدراسة

يقصد بالمغايرة تغيير معنى أحد الطرفين بحيث يكون مخالفاً لمعنى الطرف الآخر، ممَّا يترتب على ذلك تغيير الحكم الإعرابيّ.

ولعلَّ الحديث عن المغايرة يفتح لنا مجالاً للحديث عن بعض المصطلحات الَّتي تدور في دائرة المغايرة، منها:

- **المشاكلة:** يقصد بها وجود مماثلة أو مطابقة بين الأصوات أو الصيغ أو التراكيب، وللمشاكلة أسباب، منها:

ظاهرة المسيقى في اللُّغة العربيَّة، إيثار الخفة والسهولة، والاقتصاد في المجهود... [١].

- **المطابقة:** يقال: طابقتُ بينَ الكلمتينِ جعلتهما على حذو واحدٍ، في الإعرابِ، والتذكيرِ والتأنيثِ، والتَّنكيرِ والتَّعريفِ، ويُقصد بها في اللُّغةِ الموافقة أو المساواة[٢] .

- **الموافقة:** هي المطابقة[٣] .

- **الاتفاق:** هو الموافقة أو المطابقة[٤] .

ويظهر أنَّ المشاكلة، والمطابقة، والموافقة، والاتفاق، هي من قبيل الترادف ويقصد بهم المماثلة .

- **المخالفة:** أن يختص أحد البناءين بمعنى ليس موجوداً في البناء الآخر.

- **التغير:** التَّحول من حالٍ إلى حالٍ، ويسيرانِ جنباً إلى جنبٍ[٥] .

---

(١) ينظر: ظاهرة المشاكلة في الصَّرف العربيِّ، للدُّكتور إبراهيم جميل: ١٨ ، ٢٠ .
(٢) ينظر: العين، للخليل بن أحمد الفراهيديّ: ١/ ١٠٨ – ١٠٩ .
(٣) ينظر: الصِّحاح: ٤/ ١٥٦٧، ومعجم مقاييس اللُّغة: ٣/ ٤٣٩ .
(٤) ينظر: الصِّحاح: ٤/ ١٥٦٧، ومعجم مقاييس اللُّغة: ٣/ ٤٣٩ .
(٥) ينظر: التعريفات: ٧٩ .

ويظهر أنَّ المغايرة تقوم على جانبين لا يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر هما: مخالفة، وتغيير .

- تداخل الأصول:

هو عبارة عن اشتراك أمرينِ في الدخول في أصلِ واحدٍ، بأنْ يكون كلٌّ منهما داخلاً مشاركاً لغيره فيه؛ ممَّا قد يؤدي إلى صعوبة تمييز الأصل الأوَّل من الثاني، فلو كان طرفاً واحداً لم يتحققْ التَّداخل فيه(١) .

ومن أوائل من فطن إلى تداخل الأصول إمام العربيَّة ابن جنِّيٍّ؛ إذ عقد باباً لذلك عنوانه: "باب في تداخل الأصول الثُّلاثيَّة والرُّباعيَّة والخُماسيَّة"(٢)، وذكر جملة من أمثلته، وبحث في أصولها، وبحث التَّداخل من جانب واحد.

- تداخل اللُّغات:

تداخل الأصول قد يؤدي إلى تداخل اللُّغات أو تركيب اللُّغات؛ ولا سيَّما في الأجوف، أو الناقص، أو المهموز، في الثُّلاثيِّ(٣) .

تداخل اللُّغات مدارها على الحركات، وقد عقد له ابن جنِّيٍّ باباً، وذكر له أمثلة منها ما جاء على فَعِل يَفْعَل؛ نحو: نَعِم يَنْعُمُ، وفَعَلَ يَفْعَل؛ ممَّا ليس حلقي العين أو اللَّام؛ نحو: قَلَى يَقْلَى، ورَكَنَ يَرْكَن؛ وأخرج ابن جنِّيٍّ ذلك من الشذوذ، وعزاه إلى تداخل اللُّغات وتركيبها؛ بقوله: "واعلم أنَّ أكثر ذلك وعامته إنَّما هو لغات تداخلت فتركبت"(٤) .

---

(١) ينظر: تداخل الأصول اللُّغويَّة: ١/ ٣٨ .
(٢) ينظر: الخصائص: ٢/ ٤٤ - ٥٥ .
(٣) ينظر: تداخل الأصول اللُّغويَّة: ١/ ٤٨ .
(٤) ينظر: الخصائص: ١/ ٣٧٥ .

الدراسات السابقة:

لم أقفْ على دراسةٍ مشابهةٍ لبحثي إلَّا رسالة ماجستير عنوانها: **(المغايرة في الدرس اللُّغويِّ في العربيَّة)** للباحث سلامة عايش السراحين، بجامعة مؤتة، في الأردن.

حيث تحدَّث الباحثُ عن المغايرة اللَّفظيَّة في النَّحوِ، والصَّرفِ، والأصواتِ ولم يتعدْ ذلك .

وقد أبرز المغايرة اللَّفظيَّة الَّتي تُخرج العربيَّة عن قواعدها، وأساسياتها الَّتي أجمع عليها النَّحاة سواء ما يتعلق هذا بحركة الإعراب أم البناء، أم التعريف والتنكير، أم التذكير والتأنيث .

كما فسَّر كثيراً من المسائلِ اللُّغويَّة الَّتي خالفت القياس بالتعددِ اللَّهجيِّ، أو بتداخل اللَّهجات، أو بالشذوذ .

أمَّا بحثي فيكشف عن المغايرة المعنوية وما لها أثر على الأحكام النَّحويَّة، ويبرز البحث أن المشاكلةَ اللَّفظيَّة أقوى من المغايرةِ في تكوين الأحكام النَّحويَّة، لأنَّ المشاكلةَ تنفي المغايرة في بعض أمثلة البحث، إلَّا إن أدى ذلك إلى فسادِ المعنى، أو خروجٍ عن القاعدة النَّحويَّة .

يتضِّح من خلال البحث أنَّ من فوائد المغايرة المعنويَّة:

١- إيجاد توازن لغويٌّ في بعض المسائل النَّحويَّة عن طريق التنوع بين المغايرة اللَّفظيَّة والمغايرة المعنويَّة .

٢- تعدد الأوجه الإعرابيَّة، بناءً على تنوع المعاني؛ وهذا نوع من السعة في العربيَّة .

٣- الموافقة بين المشاكلة اللَّفظيَّة والمغايرة المعنويَّة من خلال المثال الواحد.

توطئة البحث:

المغايرةُ ظاهرةٌ في العربيَّةِ، نستطيعُ بها تفسيرَ كثيرٍ من القضايا النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ، ونحمل عليها بعض التغييرات النَّحويَّة والصَّرفيَّة الَّتي تطرأ على بعض الكلمات في العربيَّة .

والمغايرة هي: المخالفة، وقد تصل إلى الضديَّةِ أو النَّقيضِ، ويقصد بها تغيير معنى أحد الطرفين بحيث يكون مخالفاً لمعنى الطرف الآخر، وقد يصل هذا الاختلاف إلى الضديَّة، وقد يكون بين الضدين أو النقيضين تلازم يقلل من هذه الضدية .

وسأبحث عن هذه الظاهرة من خلال بعض المسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة؛ بغيةَ الوقوفِ على مدى تأثيرها على بعضِ الأحكامِ .

وقد قصرت الدراسة على: المغايرة المعنويَّة وأثرها على الأحكام النَّحويَّة، وما تؤديه من فوائد لغويَّة، مثل: التوازن اللُّغويُّ في الأبنيَّة، والتناوب ما بين المشاكلة اللَّفظيَّة والمغايرة المعنويَّة في الأبنية، وأثر المغايرة المعنويَّة في تعدد الأوجه الإعرابيَّة .

وأوَّل من أشار إلى المغايرة الخليل بن أحمد الفراهيديُّ[١] ، ولعلَّ سيبويه أوَّل لغوي ينصُّ – نظرياً – على هذه الظاهرة، إلَّا أنَّه أطلق عليها: المخالفة، قائلاً: "أحد البناءين مختصاً به شيء، أي: جهة من المعنى دون شيء"[٢] .

وذهبَ الفراءُ إلى ما ذهب إليه الخليلُ بن أحمد الفراهيديُّ في المغايرةِ [٣].

---

(١) العين: ٥/ ٣٥٤ .

(٢) الكتاب: ٢/ ١٠٢ .

(٣) معاني القرآن، للفراء: ٢/ ٣٧ .

وأشار الخليل بن أحمد الفراهيديُّ إلى معنى يخالف مصطلح (المغايرة) وهو مصطلح (المطابقة) بقوله: "والطبق كل غطاء لازم، وطابقت بين الشيئين جعلتهما على حذو واحدٍ، وألزقتهما فيسمى هذا المطابق" (١) .

ويقول الجوهريُّ: "المطابقة: الموافقة، والتطابق: الاتفاق " (٢) ، ويتضِّح ممَّا سبق أنَّ المطابقة في اللُّغة تعني الموافقة والمساواة .

ولم ينصّ اللُّغويونَ على مصطلحٍ جامعٍ لمعنى الموافقة، إلَّا أن بعض الإشارات في كتب اللُّغويِّين تدلُّ على معنى الموافقة، منها ما ذكره سيبويه في باب المبتدأ والخبر، قائلاً: "واعلمْ أنَّ المبتدأ لا بُدَّ من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو" (٣) .

ويرى الثمانينيُّ في باب (الصفة) أنَّه: لا بُدَّ أن تكون الصفة موافقة للموصوف في تعريفه وتنكيره، كما وافقته في إعرابه"(٤) .

وذكر الزَّمخشريُّ أنَّ "الصفة توافق الموصوف في إعرابه وإفراده وتثنيته وجمعه وتعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنيثه" (٥) .

ومن المصطلحات المقاربة لمصطلح الموافقة (المشاكلة)، ويُقصد به وجود مماثلة أو مطابقة بين الأصوات، أو الصيغ، أو التراكيب، ممَّا ينتج عنه تغيير الصَّوت، أو الصيغة، أو التركيب .

ويكشف ابن يعيش أهمية المشاكلة في العربيَّة قائلاً: "العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسدْ عليهم المعاني"(٦) .

---

(١) العين: ١/ ٣٨٨ .
(٢) الصِّحاح: ٤/ ١٥١٢ .
(٣) الكتاب: ٢/ ١٢٧ .
(٤) الفوائد والقواعد، للثمانينيِّ: ٣٥٥ .
(٥) الأنموذج في النَّحو: ٧٠ .
(٦) شرح المُفَصَّل، لابن يعيش: ٦/ ٥٦ .

وهو من عوامل الترجيح، يأتي من باب الاستحسان لا الوجوب خلاف المغايرة، ومن فوائده أنَّه يؤدي إلى متعةٍ نفسيةٍ عند المتكلم والمستمع في وقتٍ واحدٍ، وإيثار الخفة والسهولة اقتصاداً في الجهدِ العضليِّ، حيث تتماثل الأصوات أو تتقارب، فيتحقق الانسجام الصَّوتيُّ، وتيسير عملية النطق .

أوَّلاً: أثر المغايرة المعنويَّة على الأحكام النَّحويَّة في التوابع:

من الأحكام النَّحويَّة الَّتي قامتْ على المغايرة: العطف؛ لأنَّ عَطْفَ الشيءِ على الشيءِ في الكلامِ العربيِّ يقتضي المغايرةَ، وتظهرُ المغايرةُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٨﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾[١] .

وكقوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾[٢] .

وقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴿٢﴾ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾[٣] .

حيث إنَّ المغايرة في هذه الآيات وقعتْ بينَ طرفينِ متباينينِ ليس أحدُهُما هو الآخر، ولا لازمٌ له، هما: (السمواتِ والأرضِ)، و(جبريل وميكال)، و(التوراة والإنجيل والفرقان)؛ لذا لزم العطفُ بينَ الطرفينِ؛ ليربطَ بين المتغايرين في حكمٍ واحدٍ .

وبانتفاء التشابه بين الطرفينِ تنتفي التثنية وكذلك الجمع – في الآيات السابقة – وتتقرَّر المغايرةُ والَّتي تُوجِب العطف .

ومنه قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾[٤] ، فأتى بالواو بينَ الوصفينِ

(١) سورة الفرقان، الآية: ٥٨ ـ ٥٩ .
(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٨ .
(٣) سورة آل عمران، الآية: ٢ ـ ٤ .
(٤) سورة التحريم، الآية: ٥ .

الوصفينِ الأخيرينِ؛ لتغايرهما؛ لأنَّ الثيبَ من النساءِ: الَّتي تزوجتْ، والبكر العذراء، ولا يمكن أن يُجمعَ الوصفانِ في امرأة واحدة .

أمَّا الأوصاف الأخرى في الآية كالإسلام والإيمان والتوبة والعبادة فلمْ يعطفْ بينها؛ لعدمِ تغايرها وتباينها في المعنى، فالرابط بينها هو: المعنى .

وقد اختلف المفسرونَ في وجودِ المغايرةِ من عدمِها بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [1] ، وبناءً عليه اخْتُلف في الحكمِ الإعرابيِّ .

حيث جمع اللُّغويون (الوجوه) و(والأيدي) في وجهٍ إعرابيٍّ واحدٍ وهو النصب؛ لأنَّ العامل واحد وهو: فرضية غسيل الأيدي من المرافق وكذلك الوجه، وعطف بين الطرفين؛ لتغايرهما فليس الأيدي هي الوجه[2].

أمَّا من ذهب إلى وجود مغايرة بينَ غسلِ الرجلينِ ومسحِهما، فإنَّه يذهبُ إلى اختلاف الأوجه الإعرابيَّة في الآية، ومن هذه الأوجه:

الوجه الأوَّل: الجر، وهذا يقتضي كون الأرجل معطوفة على الرؤوس، فما وجب من المسح فيها وجب في الأرجل، ولمغايرة المعنيين، فَسَّر بعض اللُّغويِّينَ الجر بأنَّه على الجوار كقولهم: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)، وهذا لا يتحقق من وجهين:

١- الكسر على الجوار يُعدُّ من اللِّحن ينزه عنه القرآن الكريم .

٢- الكسر على الجوار بدون حرف العطف[3] .

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٦ .

(٢) ينظر: روح المعاني: ٦/ ٧٣ – ٧٤ .

(٣) ينظر: روح المعاني: ٦/ ٧٣ – ٧٤ .

وذهب الزَّمخشريُّ إلى تأويلٍ هو أقربُ إلى الصوابِ من التوجيهِ السابقِ، وهو أنَّ الأرجلَ من بينِ الأعضاءِ الثلاثةِ المغسولةِ، تغسل بصب الماء عليها، فكانت مظنة للإسراف المذموم المنهي عنه، فعُطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها(١) .

وممَّا جعل الزَّمخشريَّ يسلكُ هذا المذهبَ هو أنَّ التغايرَ بينَ المسحِ والغسلِ منع جر (الأرجل) عطفاً على (الوجوه)، وبهذا التأويلِ يُقرِّبُ بينَ المعنيينِ، فأقام المسح مقام الغسل .

والمغايرةُ هنا منعتْ وجهَ الجرِ في (أرجلكم) عطفاً على (رؤوسكم)؛ لأنَّها وقعتْ بينَ العاملينِ، ولم تقعْ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه .

لذا اشترط اللُّغويونَ في العطفِ أن تكونَ المغايرةُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه فحسب، لا المغايرةَ بينَ المعطوف والمعطوف عليه مع العامل أو الإعراب(٢) .

الوجه الثاني: النصب، يدلُّ على أنَّ الأرجلَ مغسولةٌ لا ممسوحةٌ .

وذهب ابن عاشور إلى أن (أرجلكم) معطوفة على (أيديكم) وتكون جملة (وامسحوا برؤوسكم) معترضة بين المتعاطفين، والفائدة من الاعتراض الإشارة إلى ترتيب أعضاء الوضوء (٣) .

---

(١) الكشاف: ٢/ ٢٠٥ .

(٢) الكشاف: ٢/ ٢٠٥ .

(٣) التَّحرير والتَّنوير: ٦/ ١٣٠ – ١٣١ .

وذكر ابن عاشور ملمحاً لطيفاً، وهو أنَّ عطف الأرجل على الغسيل لا المسح، لكون الأرجل تلاقي غبار الطرقات، وتفرز الفضلات بكثرة حركة المشي، فهي بحاجة إلى الغسل لا المسح .

وكلما تباعدتْ المعاني حسن العطفُ بينَ الطرفينِ؛ لتحقق المغايرةِ بينهم، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴾ [1] ، حيث عطف بين (الأوَّل) و(الآخر)، وبين (الظاهر) و (الباطن)؛ لأنَّها قامتْ على المغايرة، بل وصلتْ فيه المغايرةُ إلى تباعدِ المعاني وتضادهما .

ويُلحظ من الآيات السابقة أنَّ المعطوفَ والمعطوفَ عليه قاما على علاقةِ المغايرةِ أو المخالفةِ .

وعلى هذا، فإنَّ المغايرةَ تكونُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ دونَ النظرِ إلى الحكمِ، أو الإعرابِ . وأمَّا التشريكُ – الَّذي اشترطه النَّحويونَ للعطفِ[2] – فإنَّه يقعُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ في الحكمِ الَّذي ذُكِرَ لهُمَا، أو في الإعراب .

ويوضح المشاكلة اللَّفظيَّة بين المعطوف والمعطوف عليه قول الجرجانيِّ: "مراعاة التساوي بين الضدين في الأبنية ليس شيئاً يوجبه المعنى حتَّى لو تُرك لكان منافياً للحقيقة مستحيلاً، ولكنَّه أمر من الأمور الَّتي يُطلب بها

(١) سورة الحديد، الآية: ٣ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١٩٣، والتَّصريح بمضمون التَّوضيح: ٣/ ٤٤١، وتوضيح النَّحو للدُّكتور/ عبد العزيز فاخر: ٢/ ٣١٢ – ٣١٣ .

تحصيل التشاكل، وحكم من الأحكام الجائزة المستحسنة دون الواجبة اللازمة" [١].

ويظهرُ أنَّ المغايرةَ نوعانِ:

١- مغايرة معنويَّةَ: وهي مَنْ تُكوِّن الحكم الإعرابيَّ، والتي سنتحدث عنها في ثنايا البحث.

٢- مغايرة لفظيَّة: وهي تَتْبع المغايرة المعنويَّة، ولا تتحقق إلَّا بوجودها .

وقد يُصاحِب المغايرةَ لازمٌ يخفف أثر المخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه .

حيث يقومُ الطرفينِ على المغايرةِ إلَّا أنَّ المعطوفَ لازمٌ للمعطوفِ عليهِ، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [٢] ؛ لأنَّه من كتم الحقَ احتاجَ أن يقيمَ موضعَهُ باطلاً، فهما متلازمانِ .

وكقوله تعالى: ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾[٣] ؛ فإنَّما عطفَ بينَ الأمرِ بالمعروفِ، والنهيِّ عَنِ المنكرِ؛ لأنَّهما متغايرانِ، ووصفانِ مختلفانِ، إلا أنَّه يوجد بينهما تلازمٌ؛ لأنَّ من أمرَ بالمعروفِ فقد نهى عن المنكرِ.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٦٠١ .

(٢) سورة البقرة، الآية: ٤٢ .

(٣) سورة التوبة، الآية: ١٦٦ .

ومن هذا، نجد أنَّ المغايرةَ سواء كانت بلازم أو بدون لازم فإنَّها تؤثر على الحكم الإعرابيَّ، ومن هذا التأثير أنَّه لم يعطفْ بينَ الأوصافِ (التوبة) و(والعبادة) و(الحمد) في الآيةِ السابقةِ؛ لعدمِ التغايرِ بينهما .

وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [1]؛ فإنَّه يلزم من يُشاقِق الرسولَ – صلى الله عليه وسلم– من بعد ما تبين له الهدى اتِّباع غير سبيل المؤمنين .

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴾[2] ، فإنَّ من كَفَرَ باللهِ فقد كَفَرَ بهذا كلّه، فالمعطوف لازم للمعطوف عليه .

ومن عَطْفِ اللُّزومِ – أيضاً – قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾[3] .

فإنَّهم إذا أطاعوا الرسول – صلى الله عليه وسلم –، وأطاعوا أولي الأمر فقد أطاعوا الله – سبحانه وتعالى – .

وطاعة أولي الأمر مرتبطة بطاعة الله – سبحانه وتعالى – وطاعة الرسول – صلى الله عليه وسلم –؛ لذا لم تُكرَّر كلمة (أطيعوا) مع أولي الأمر .

---

(١) سورة النساء، الآية: ١١٥ .

(٢) سورة النساء، الآية: ١٣٦ .

(٣) سورة النساء، الآية: ٥٩ .

وإذا آمنوا باليوم الآخر فقد أمنوا بالله تعالى، ومن هذا يتضِّح التلازم بين أطراف العطف، ومعَ وجودِ التغايرِ في الآيةِ، إلَّا أنَّ المؤمنَ لا بُدَّ أن يُحقِّقَ الأعمالَ الأربعة معاً.

وعلى ضوءِ هذا، فإنَّ شرطَ العطفِ هو المغايرةُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه؛ فلو تماثلا لاسْتُغني بالتثنيةِ أو الجمعِ عَنْ العطفِ، كما يُشترَطُ في العطفِ التشريكُ بينَ الطرفينِ في الحكمِ، وهو تشريكٌ معنويٌّ، أو الإعراب، وهو تشريكٌ لفظيٌّ .

وإذا تحققتْ المغايرةُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ وجبتْ الواو؛ لكي يتحدَ الطرفانِ، ويصبحا كالطرفِ الواحدِ، ولأغراضٍ أخرى منها: التوكيدُ، وتزيينُ اللَّفظِ، وجعله أفصح .

وتسمى هذه الواو بالمقحمة بين المعطوف والمعطوف عليه كما سيأتي ذكرها بين الصفة والموصوف .

ولم تقتصرْ المغايرةُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بل تُغاير الصفةَ والموصوفَ، فإذا كانت الصفةُ والموصوفُ كالشيءِ الواحدِ، فإنَّ المغايرةَ قد تحدثُ بينهما عطفاً، نحو قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ (١) .

فإنْ تكرر الاسم الموصول الواقع صفةً جاز العطف عليه؛ لتغاير الصفات، حيثُ إنَّ الآية الأولى في مؤمني العرب، والثانية في مؤمني أهل الكتاب .

(١) سورة البقرة، الآية: ١ – ٤ .

أمَّا مَنْ ذهب إلى أنَّ الآيتينِ في جميع المؤمنين فيرفع على الاستئناف .

وذهب ابنُ عطيَّةَ إلى خلاف ما تذهب إليه المغايرةُ حيث جوَّز الخفض على العطف مع عدم المغايرة [١]، وهذا مستبعدٌ .

وفي الآية الثانية لم يعطفْ بين الطرفين؛ لعدمِ تغايرِ المعاني؛ وفي هذا استصحاب للأصل وهو أنَّ الصفةَ والموصوفَ كالشيءِ الواحدِ، وعدم العطف بينهما يوحد بين الطرفين .

وقد تسمى الواو: بالمقحمة بين الصفة والموصوف؛ والإقحام هو المجيء على غير الأصل، ومن أمثلتها من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴾[٢] .

فقد تغايرت المعاني في معنى الآية الثانية: أنَّ الله قد أتقن الخلق حتَّى صارت الأمورُ مستوية دالة على قدرته ووحدانيته[٣].

ومعنى الآية الثالثة أنَّ الله بيده القدر والقضاء أو التقدير والموازنة، وأنَّه يهدي ويضل، وحُذفتْ كلمة (أضل) اكتفاء بـ (هدى)[٤].

أمَّا الآية الرابعة فيُقصد بالمرعى فيها النَّبات الَّذي هو غذاء الأنعام، ومنه ما ينتفع به النَّاس في ذواتهم[٥] .

وبناءً على هذا، فإنَّ التغايرَ هو: عَطْفٌ بينَ الآياتِ بالواو المقحمة بين الصفة والموصوف .

---

(١) المُحرَّر الوجيز: ١/ ٨٥ – ٨٦ .

(٢) سورة الأعلى، الآية: ١ – ٤ .

(٣) ينظر: المُحرَّر الوجيز: ٥/ ٤٦٨ – ٤٦٩ .

(٤) ينظر: المُحرَّر الوجيز: ٥/ ٤٦٨ – ٤٦٩ .

(٥) ينظر: المُحرَّر الوجيز: ٥/ ٤٦٨ – ٤٦٩ .

وممَّا يُحقق اشتراط اللُّغويِّين المغايرة في العطف ما نصَّ عليه بعض اللُّغويِّين المتأخرين كأبي حيَّان الأندلسيِّ – رحمه الله تعالى – عندما ردَّ رأي الزَّمخشريِّ في العطفِ، قائلاً: "شيءٌ لا يعرفه النَّحويون، بل قرَّروا أنَّه لا تعطف الصفة الَّتي ليست بجملة على صفةٍ أخرى إلَّا إذا اختلفتْ المعاني؛ حتَّى يكونَ العطفُ دالاً على المغايرةِ، وأمَّا إذا لم يختلفْ فلا يجوز العطف"(١) ، حتَّى قال: "ويكفي ردًّا لقولِ الزَّمخشريِّ أنا لا نعلم أحداً من علماء النَّحو ذهب إلى ذلك" (٢) .

ولعلَّ السرَّ في هذا، أنَّ الصفة الحقيقية تختص فيها الصفة بالموصوف أو يتعرَّف به، فلا بُدَّ أن يكون الموصوف غير الصفة؛ لأنَّ الشيءَ لا يتخصص ولا يتعرَّف بنفسه، وهذه العلة من أقوى الأدلة على وجود المغايرة المعنويَّة بين الموصوف والصفة .

وللمغايرة أثر في حكم ألفاظ التوكيد المعنويِّ الَّتي تدلُّ على الجمع مطلقاً، وهي: (كل) و(جميع) و(عامة)، حيث يجب اتصالها بالضمير المؤكد، إلَّا أنَّ بعضَ النَّحويينَ ذهب إلى إضافة (أجمع) إلى الضمير، بشرط لزومها باء زائدة، نحو:

(جاءني القومُ بأجمعهم)، كلزومِ الباءِ في نحو (أحسِنْ بزيدٍ) (٣) ، ووجه لزومها الباء هي: المغايرة بين (كل) و(عامة) حيث يجب اتصالهما بالضمير، وبين (أجمع) والَّذي يغلبُ فيها عدم الإضافة، ومع الإضافة يستبعد كونها تأكيداً، لذا تقول للتأكيدِ: (جاء الجيشُ أجمعُ)، أو (جاء

---

(١) البحر المحيط: ٦/ ١١٠ .

(٢) البحر المحيط: ٦/ ١١٠ .

(٣) ينظر: حاشية يس على التَّصريح: ٣/ ٤٠٢ .

الجيشُ بأجمعِهِم)، ولا تقول: (جاء الجيشُ أجمعُهم)؛ لتغايرِ المعنى بينهم.

ومن مواطن المغايرة في باب التوكيد أنَّ التوكيد اللَّفظيَّ يجوز فيه العطف خلافاً للتوكيد المعنويِّ الَّذي يمتنع فيه العطف، لذا يجوز أن تقولَ: صَهْ صَهْ يا زيدُ، أو صَهْ ثُمَّ صَهْ يا زيدُ، ومثله توكيد القسم، تقول: واللهِ والله لترحلنَّ معنا، أو واللهِ ثُمَّ واللهِ لترحلنَّ معنا، ولا يجوز: جاء المديرُ ونفسُهُ؛ لأنَّ التوكيد اللَّفظيَّ لما كانت ألفاظه متحدة اغتفر فيه العطف، لأنَّه وإن كان يدلُّ على شبه المغايرة المعنوية بسبب العطف، لكنَّ الاتحاد اللَّفظيَّ يعوض عن المغايرة .

أمَّا ألفاظ التوكيد المعنويِّ فإنَّها لما كانت مختلفة كان الإتيان بالعاطف مقوياً للمغايرة، لذلك لم يجزِ الإتيان به فيها؛ لذا لا يصح أن تقول:(جاء الجيشُ وعامتُهم) وإنَّما نقول: (جاء الجيشُ عامتُهم) .

ويبدو لي أنَّ تركَ العطفِ معَ جوازِ الإتيانِ به في التوكيدِ اللَّفظيِّ أولى؛ لأنَّه يؤدي إلى اتحادِ الطرفين فيصبحان كأنَّهما طرفٌ واحدٌ، وهذا أقوى للتوكيد؛ لأنَّه يقوي المعنى، وهذا غرض التوكيد الأبرز، كما نصَّ عليه اللُّغويون كابن جنِّيٍّ[1]، والعكبريِّ[2]، وغيرهم .

ويتضِّح من هذا أنَّ من فوائد المغايرة إيجاد توازن لغويٍّ بين التوكيد اللَّفظيِّ والتوكيد المعنويِّ من خلال التنوع بين المغايرة اللَّفظيَّة والمغايرة المعنويَّة، فإذا كان التوكيد لفظيَّاً– فيه رابط لفظيٌّ– جاز العطف بين المُؤكِّد والمُؤكَّد، وهذا يُضعف الرابط المعنويّ .

---

(١) ينظر: اللُّمع في العربيَّة: ٦٦ .

(٢) ينظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٩٤ .

أمَّا إذا كان التوكيد معنويَّاً – يفقد الرابط اللَّفظيّ – لم يجزْ العطف لتقوية الرابط المعنويِّ .

وللمغايرة حضور في عطف البيان؛ ويقوي هذا أن المغايرة تحققت في الصفة ومن باب أولى أن تتحققَ في عطفِ البيانِ؛ لأنَّ بينهما تشابه جوهريٌّ وهو أنَّ الصفة تختص في الموصوف أو تتعرَّف به، فلا بُدَّ أن يكون الموصوف غير الصفة؛ لأنَّ الشيءَ لا يتخصص ولا يتعرَّف بنفسه، فكذلك عطف البيان، نحو قوله تعالى: ﴿ مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾ [١] ، وفي الآية (الصديد) عطف بيان، معناه ليس في النَّارِ شرابٌ إلَّا من حميمٍ أو غساقٍ، وهما غايةٌ في الحرارةِ، وذهبَ مجاهدٌ وعكرمة إلى أنَّ الصديدَ هو القيح والدم، وقال قتادة: هو ما يسيل من لحمِهِ وجلدِهِ [٢].

وعلى هذا، فإنَّ عطف البيان (الصديد) مغاير للمتبوع (الماء)؛ لأنَّ معناه مطلق الماء، وقد خصَّص عطف البيان متبوعه بالحميم في جهنَّم؛ لكون المغايرة هي من سوغت التخصيص؛ لأنَّ الشيء لا يخصص نفسه .

وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ ﴾ [٣]، أي: يستمد من زيت زيتون شجرة مباركة في مكان وسط تَفْرَعه الشمس من أوَّل النَّهار إلى آخره، فيجيء زيتها معتدلاً صافياً مشرقاً[٤].

---

(١) سورة إبراهيم، الآية: ١٦ .

(٢) تفسير ابن كثير: ٤/ ٤٨٤ – ٤٨٥ .

(٣) سورة النور، الآية: ٣٥ .

(٤) تفسير ابن كثير: ٦/ ٥٩ – ٦٠ .

والَّذي خصَّص (الشجرة) من كونها مطلق شجرة هو عطف البيان (زيتونة) إلى كونها شجرة بصحراء تنالها الشمس من كل جهة، وذلك أصفى لزيتها [1].

ولا يتحقق التخصيص إلَّا بالمغايرة بين التابع والمتبوع؛ لانَّ الشيء لا يخصص نفسه .

وبهذا تكون المغايرةُ المعنويَّةُ تامةً بينَ التابعِ والمتبوعِ، وقد تكون جزئية وتتحقق في بعض أنواع البدل، كبدل (بعض من كل) بحيث يكون البدل بعض معنى المبدل منه، مثل: (قرأتُ القصةَ ثلثَها) فالثلث من القصة ولكن بعضها، وبهذا يتحقق جزءٌ من المغايرةِ لا كلُّها .

ومثله بدل الاشتمال، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2]، حيث إنَّ الحج يجب على من المستطيع لا على النَّاس جميعاً .

فالحديث في سياق الحج لكنَّه في جزءٍ منه، وبهذا يتحقق جزء من المغايرة.

أمَّا البدل المُباين فتتحقق فيه المغايرةُ المعنويَّةُ الكليةُ، كقولنا: (سافرت في قطار سيارة)، فقد قصد المتكلم القطار ثُمَّ أضْرَب عنه إلى السيارة .

ومثله قولك: (رأيت رجلاً حصاناً) قصد الحصان فسبق لسانه إلى الرجل من باب الغلط .

ومنه (صليت أمس العصر الظهر في البيت) فالظهر بدل نسيان من العصر، إذا كنت قد قصدت أنَّ الَّذي صليته العصر ثُمَّ تبيَّن لك الحقيقة .

---

(١) تفسير ابن كثير: ٦/ ٥٩ – ٦٠ .

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٩٧.

ويظهرُ من الأمثلةِ أنَّ البدلَ المُباينَ بأنواعِهِ الثلاثةِ: الإضراب، والغلط، والنسيان، لا يقوم إلَّا على المخالفة المعنويَّة الكلية، ولكنَّها تختلف بحسب قصد المتكلم، ولكنَّ هذا الاختلاف لا يؤثر على المغايرةِ، إنَّما على توجيهها.

ثُمَّ إنَّ المغايرة تحققتْ في التوابع؛ وهذا يعود إلى أنَّ التوابع تتكوَّن من طرفينِ: التابع والمتبوع، ولا بُدَّ من تماسكهما عن طريق روابط وثيقة سواء أكانت معنويَّة أم لفظيَّة، وهذه الروابط لا تتحقق إلَّا بوجود المغايرة بنوعيها.

الأحكام النَّحويَّة بين المشاكلةِ اللَّفظيَّة والمغايرةِ المعنويَّة

يكشف هذا البحث أن المشاكلةَ أو التشابهَ اللَّفظيَّ أقوى من المغايرةِ في تكوين الأحكام النَّحويَّة، ودليل هذا أنَّهما إذا تواردا في مثالٍ واحدٍ فإنَّ المشاكلة تنفي المغايرة.

ومن أمثلة هذا المستثنى التام غير الموجب يجوز فيه إمَّا النَّصب على الاستثناء والإتباع للمستثنى منه، أو الإتباع وهو أرجح؛ للمشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه في الإعراب(١)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ (٢).

والنَّصب على الاستثناء وجه مرجوح؛ لأنَّه قام على المغايرة اللَّفظيَّة، بينما الإتباع للمستثنى منه وهو واو الجماعة وجه راجح؛ لأنَّه قام على التشاكل اللَّفظيِّ، وقد بسط هذا ابن مالك، قائلاً: "إنَّما رجَّح الإتباع في غير الإيجاب على النَّصب؛ لأنَّ معناه ومعنى النَّصب واحد، وفي الإتباع تشاكل اللَّفظتينِ"(٣) .

وكذلك الاسم المشغول عنه في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴿١٢﴾ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾(٤)، وهو (كُلّ) يجوز فيه الرفع والنَّصب، ولكنَّ النَّصب أرجح؛ لمشاكلة بين الجملتينِ الفعليتينِ المتعاطفتينِ،

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٦ .

(٢) سورة النساء، الآية: ٦٦ .

(٣) شرح التسهيل، لابن مالك: ٢/ ٢٨٢ .

(٤) سورة الأسرى، الآية: ١٢ – ١٣ .

الأولى: (وجعلنا اللَّيل والنَّهار آيتين)، والثانية: (وكلَّ إنسان ألزمناه طائره) على تقدير العامل.

أمَّا وجه الرفع فيقوم على المغايرة بين الجملتين، الأولى: الجملة الفعليَّة (وجعلنا اللَّيل والنَّهار آيتينِ)، والثانية: الجملة الاسميَّة (وكلُّ إنسان ألزمناه طائره) وليس بينهما تشاكلٌ لفظيٌّ .

وترجيح الإتباع بالعطف في (حضرَ محمَّدٌ وخالدٌ) و(وأشفقَ الأبُ والجدُ على الوليدِ) على النَّصب بالمعيَّة، لأنَّه يُحقق المشاكلة اللَّفظيَّة بين المرفوعينِ (محمَّد وخالد) و(الأب والجد) وإن كان فيه مغايرة معنويَّة، ولأنَّ العطف مُمكن في المثالين بلا ضَعْف .

ويجوز نصب (خالد)، و(الجد) بالمعيَّة؛ ولكنَّه وجه مرجوحٌ؛ لأنَّه قام على المغايرة اللَّفظيَّة والمعنويَّة، وليس فيه مشاكلة .

أمَّا الأمثلة الآتية: (سيري والطريقَ)، و(وماتَ زيدٌ وطلوعَ الشمسِ)، و(سرتُ والنيلَ)، و(وحضرتُ وطلوعَ الشمسِ) فليس فيها إلَّا النَّصب على المَعيَّة[1]؛ لأسبابٍ، منها:

١- امتناع العطف؛ لفساد المعنى، فالطريق لا يسير، وطلوع الشمس لا يموت، والنيل لا يسير، وطلوع الشمس لا يحضر؛ ولأنَّ العطف على نية تكرار العامل .

٢- تحقق المغايرة المعنويَّة واللَّفظيَّة في الأمثلة السابقة .

٣- لا يجوز عطف الظاهر على المضمر المرفوع إلَّا بفاصل، فغلبت المغايرة في الأمثلة على المشاكلة اللَّفظيَّة على غير الأصل؛ لأنَّ السيرَ على المشاكلةِ يؤدي إلى فساد المعنى؛ وكذلك الخروج على القاعدةِ النَّحويَّةِ.

---

(١) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٦٧ – ١٦٨ .

ومن ذلك النَّعت الحقيقيُّ المفرد المجرور – مثلاً– يجوز فيه الإتباع، والقطع على الرفع، والقطع على النصب، إذا عُلِم، نحو: مررت بزيدٍ المجتهدِ، ومررت بزيدٍ المجتهدُ، ومررت بزيدٍ المجتهدَ، والراجح من الأوجه الثلاثة السابقة الإتباع لأمرينِ:

١– مراعاة الأصل في التوابع .

٢– تحقق المشاكلة اللَّفظيَّة بين النَّعت والمنعوت .

ويحقق هذا قوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (١)، قال الأخفش الجر أجود(٢)؛ ليكون الكلام من وجهٍ واحدٍ، ونقل ابن عطية أن الرفعَ أبرعُ(٣).

وأوَّل من نصَّ على القطع سيبويه في قوله: "الحمدُ لله الحميدَ، والحمدُ لله أهلَ الحمدِ، والملكُ لله أهلَ الملكِ" (٤) .

ومن هذا كلِّه، يظهر أنَّ المشاكلةَ هي المقدَّمة عند النَّحويِّ على المغايرةِ، إلَّا إنْ أدى ذلك إلى فسادٍ معنويٍّ، أو خروجٍ عن القاعدةِ النَّحويَّة، فيُلجأ إلى المغايرة .

ومن خلال الأمثلة السابقة، يظهر أنَّ كلًّا من المشاكلةِ والمغايرةِ هي من عوامل التَّرجيح، إلَّا أنَّ بينهما أوجه اختلاف منها:

١– المشاكلة تؤدي أمراً لفظيًّا مسيقيًّا، بينما المغايرة قد تؤدي أمراً لفظيًّا، ولكنَّ الغالبَ أنَّها تؤدي أمراً معنويًّا .

---

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٩١ – ٩٢ .

(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ٤/ ١٥٤ .

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٤/ ١٥٤ .

(٤) الكتاب: ٢/ ٦٢ .

٢- المشاكلة هي عبارة عن حكم من الأحكام الجائزة المستحسنة، بينما المغايرة من الأحكام الواجبة؛ فمثلاً: الصفة والموصوف، والمعطوف والمعطوف عليه، والمضاف والمضاف إليه، لا تقوم هذه المسائل النَّحويَّة إلَّا عن طريق المغايرة المعنويَّة بين الطرفين .

٣- المشاكلة عامل ترجيح في المسائل النَّحويَّة، بينما المغايرة هي عامل ترجيح، وقد تتعدى ذلك إلى حكم قطعي لا تقوم بعض المسائل النَّحويَّة إلَّا به.

ثانياً: المغايرة المعنويَّة وأثرها على الأحكام في المفاعيل:

لعلَّ الأنسب في تفسير عامل النصب في المفعول فيه كما في قوله: (زيدٌ خلفَك) و(محمَّدٌ أمامَك) هي المغايرة المعنويَّة؛ لأنَّ الخلفَ ليس بزيدٍ، والأمام ليس بمحمَّدٍ، فمخالفتهما عملت النصب – عند الكوفيين – خلاف (زيدٌ أخوكَ)، فإنَّ زيداً هو الأخ نفسه، ليس فيه مخالفة .

وذهب البصريون إلى أنَّ العامل مُقدَّر، أو المبتدأ[١]، عمل فيه النَّصب لا الرفع؛ لأنَّه ليس الأوَّل في المعنى .

وقد تتحقق المغايرة – أيضاً– في المفعول معه، مثل: (سيري والطريقَ)، و(ماتَ زيدٌ وطلوعَ الشمسِ)، و(سرتُ والنيلَ)، و(وحضرتُ وطلوعَ الشمسِ) فليس فيها إلَّا النَّصب على المَعيَّة[٢]؛ لتحقق المغايرة المعنويَّة واللَّفظيَّة في الأمثلة السابقة – كما ذكرت سابقاً – .

(١) الكتاب: ٢/ ٦ .

(٢) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٦٧ – ١٦٨ .

ثالثاً: المغايرة المعنويَّة بين جملة الصفة والجملة الحاليَّة:

قال سيبويه: "واعلم أنَّ المعرفة لا توصف إلَّا بمعرفة، كما أنَّ النكرة لا توصف إلَّا بنكرة"(١).

وبسط هذا القول ابن السَّرَّاج قائلاً: "فنعت المعرفة معرفة، ونعت النكرة نكرة، والنعت يتبع منعوته في رفعه ونصبه وخفضه"(٢).

ومن هذا وذاك، فإنَّ صاحب جملة الصفة لا يكون إلَّا نكرةً، لأنَّ جملة الصفة تؤول بنكرة، وعلى هذا فإنَّ النكرةَ تتبعها نكرة، وهذا هو الأصل؛ لكون الجمل بعد النكرات صفات، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ ﴾ (٣) .

أمَّا صاحب الحال فإنَّه معرفة؛ لأنَّ الجمل بعد المعارف أحوال، ولكون صاحب الحال لا يكون إلَّا معرفة، أمَّا الحال فإنَّها لا تكون إلَّا نكرة، لذا تؤول الجملة بنكرة، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾(٤) .

ويتضح من المثالين أنَّ هناك مغايرة لفظية برزت في الحديث السابق؛ لكون صاحب الحال معرفة، والصفة نكرة .

والمغاير المعنويَّة بين الجملتين تظهر في أنَّ جملة الصفة تخصص الرجل عند مجيئه بأنَّه يسعى إذا كان المنعوت نكرة، وتوضحه إذا كان المنعوت معرفة، وقد تُوضح أو تُخصص مجهولاً .

---

(١) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٢٣٥ .
(٢) الأصول في النَّحو: ٢/ ٢٣ .
(٣) سورة يس، الآية: ٢٠ .
(٤) سورة يوسف، الآية: ١٤ .

والجملة الحاليَّة تبين هيئة صاحب الحال عند الحدث. وهو يوسف عندما يأكله الذئب وحال إخوته مجتمعين، ولا تُبيَّن هيئة إلَّا للمعلوم، ومثله قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾[١].

وهناك مواطن أخرى للمغايرة اللَّفظيَّة بين الجملتين ذكرها النَّحويونَ[٢]، لم نتطرقْ إليها كون المغايرة المعنويَّة وتأثيرها على الأحكام النَّحويَّة هي موطن الحديث في هذا البحث .

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٤٣ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٣٤٨ – ٣٥٠ ، والنَّحو المُصفَّى: ٥٧١ – ٥٧٣ .

رابعاً: أثر المخالفة المعنويَّة على الأحكام النَّحويَّة فيما بين الاستثناء التام المنفي غير المنقطع والاستثناء المنقطع:

إذا كان الاستثناءُ تاماً متصلاً – بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه – غير موجب، جاز فيه وجهانِ:

أوَّلاً: الإتباع للمستثنى منه في إعرابه، فيعرب على الرأي الراجح بدلاً منه – بدل بعض من كل –.

ثانياً: النصب على الاستثناء كالتام الموجب، وهو وجه جائز صحيح[(١)] .

والوجه الأوَّل أرجح؛ لوروده في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [(٢)]، وقد قرئت بالنصب[(٣)]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ [(٤)]، وقرئت بالرفع[(٥)] .

أمَّا إذا كان المستثنى مغايراً للمستثنى منه في المعنى؛ أي ليس من جنسه، فإنَّ أهل الحجاز يلزمونه النصب على الراجح؛ لوروده في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ ﴾ [(٦)]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٦، والنَّحو المصفَّى: ٤٨٦ – ٤٨٧ .

(٢) سورة النساء، الآية: ٦٦ .

(٣) ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ١٨٠ .

(٤) سورة هود، الآية: ٨١ .

(٥) ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ٢٤١ .

(٦) سورة النساء، الآية: ١٥٧ .

﴿ ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾ [١]، وذهب بنو تميم إلى نصبِهِ على الراجحِ، ويجوز إتباعه[٢] .

وعلى هذا، فإنَّ الحجازيينَ يشترطونَ لوجوب نصب الاستثناء التام المنفي أن تتحققَ المغايرةُ بينَ المستثنى والمستثنى منه؛ ولعلَّ هذا يعود – عندي – إلى أنَّ المغايرة تقضي على الرابط المعنوي بين المستثنى والمستثنى منه، فيُعوض بالرابط اللَّفظيِّ (الإعراب)؛ لذا وجب النَّصب؛ لكونه أقوى من جواز النَّصب، وبهذا يتحقق التوازن في هذا النوع من الاستثناء .

وذهب بعض الكوفيينَ – كالكسائيِّ – إلى أنَّ ناصب المستثنى بإلَّا هو مخالفة ما بعد إلَّا لما قبلها مخالفةً معنويَّةً، فالذي نصب (الحقَّ) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ ﴾[٣]، هو مخالفة ما قبل إلَّا وهو نفي عموم القول على الله لما بعدها وهو كونه خاصاً بقول الحقِّ .

---

(١) سورة اللَّيل، الآية: ١٩ – ٢٠ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٩، والنَّحو المصفَّى: ٤٨٧ .

(٣) سورة النساء، الآية: ١٧١ .

خامساً: أثر المخالفة المعنويَّة على الأحكام النَّحويَّة في التنازع:

حقيقته أن يتقدَّم فعلانِ مذكورانِ متصرفانِ أو اسمانِ يشبهانهما في التصرِّف، أو فعل متصرِّف واسم يشبهه في التصرِّف، ويتأخر عن العاملينِ المذكورينِ معمولٌ غير سببي مرفوع أو غير مرفوع، وهو مطلوب لكل من العاملينِ من حيث المعنى .

وقد اشترط بعض النَّحويينَ الاتحاد في معنى العاملينِ حتَّى يتحقق التنازع(١) .

أما بعض النَّحويِّين كالفارسيِّ، والشاطبيِّ، والدنوشريِّ فقد كانت المغايرةُ حاضرة في بابِ التنازعِ(٢)، حيث لم يشترطوا اتحاد المعنى بينَ العاملينِ .

ولكن المغايرة لها ضوابطها في باب التنازع، ومن هذه الضوابط:

أن يكونَ العاملانِ المتنازعانِ المتغايرانِ في المعنى مرتبطينِ لا متناقضينِ(٣)، وأن يصحَ توجيه العاملينِ المتنازعينِ إلى المعمول لفظاً ومعنى، ومن أمثلة هذا (حضرَ وأكرمتُ الضيفَ) فالحضور غير الإكرام، لكنَّه ملازمٌ له غير متناقض معه، فالمغايرة في المثال لفظيَّة ومعنويَّة، وفي (وقفَ وتكلمَ الخطيبُ) مغايرة معنويَّة دونَ تناقضٍ، حيث الوقوفُ ملازمٌ لتكلمِ الخطيبِ .

وقد تكون المغايرةُ لفظيَّةً لا معنويَّةً دون التناقض، مثل: (أكرمتُ وأكرمني خالدٌ أو خالداً) هذا في عموم المعنى، وحسب لفظ الفعل، وهو الإكرام . أمَّا في خصوصِهِ فبينهما تغايرٌ من حيث فاعلُ الإكرامِ؛ لذا تعدد الفعل في المثال .

---

(١) ينظر: التَّصريح بمضمون التَّوضيح: ٢/ ٤٢٥ ، والنَّحو المصفَّى: ٦٩٩ .

(٢) ينظر: التَّصريح بمضمون التَّوضيح: ٢/ ٤٢٥ – ٤٢٦ .

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٣٢ .

أمَّا إذا حدث تناقضٌ بينَ العاملينِ عند توجيههما إلى المعمولِ فلا تنازع فيه، فقد يكون التناقض لفظياً، كقول الشاعر(١):

أتَاكِ أتَاكِ اللَّاحِقُونَ احبِسِ احبِسِ

فلو كان من باب التنازع لقال: أتَاكِ أتَوكِ اللَّاحِقُونَ، أو قال: أتَوكِ أتَاكِ اللَّاحِقُونَ.

وقد يكون التناقضُ معنويّاً، وخرج بهذا قول امرئ القيس(٢):

وَلَوْ أَنَّ مَا أسعَى لأدنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ولَمْ أطلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

إذ لو كان العاملانِ متوجهينِ إلى المعمولِ لصارَ المعنى: (كفاني قليلٌ من المالِ ولم أطلبْ هذا القليلَ)، وهذا لا يصح .

ويظهر لي بعد استعراض الأمثلة أنَّ المغايرةَ اللفظيَّةَ أو المعنويَّةَ من متطلباتِ التنازعِ، وهذا يخالفُ ما اشترطه بعضُ النَّحويينَ في بابِ التنازعِ من اتحادٍ للمعنى بينَ العاملينِ، ولعلَّ تخريجَ هذا أنَّه قد يتحققُ في بعضِ الأمثلةِ لكنَّه لا يصلُ إلى منزلةِ الشرطِ .

أمَّا التناقضُ اللَّفظيُّ أو المعنويُّ فأنَّه يفسدُ التنازعَ كما في الأمثلة .

---

(١) من الطويل، لم ينسب، ينظر: الخصائص: ٣/ ١٠٣ – ١٠٩، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٣٢، وأوضح المسالك: ٢/ ١٧١، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢/ ٤٣٠ .

(٢) من الطويل، لامرئ القيس، في ديوانه: ٣٩، ينظر: المقتضب: ٤/ ٧٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٨٤، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٣٢ .

سادساً: أثر المخالفة المعنويَّة على الأحكام النَّحويَّة فيما بين المضاف والمضاف إليه:

لا تضاف الكلمة إلى أخرى إلَّا وبينهما تغاير معنويٌّ؛ لذا لا يضاف المرادف إلى مرادفه، في نحو: هذا ليثُ أسدٍ، ولا الصفة إلى موصوفها، في نحو: جاءَ رجلُ فاضلٍ؛ لعدم تحقق المغايرة المعنوية بينهما .

وما ورد مضافاً فمؤول، كقوله: صلاةُ الأولى، أي: صلاةُ الساعةُ الأولى، بحذف المضاف إليه .

وكلما قَرُب المضاف من معنى المضاف إليه تباعد المتضايفان في اللَّفظ، وجاز تقديرُ حرفٍ بينهما؛ ليفصلَ بينهما في اللَّفظِ، مثل: هذا ثوبُ حريرٍ، وهذا خاتمُ فضةٍ، فتكون الإضافة بمعنى (من)؛ لأنَّ المضافَ إليه جنسٌ من المضاف(١).

وإذا كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف تكون الإضافة بمعنى (في)، كقوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾(٢)، على تقدير: في أربعة، ومثل قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾(٣) ، على تقدير: مكرٌ في اللَّيل .

ولعلَّ السرَّ في هذا أنَّ الإضافةَ المعنويَّة يختص فيها المضاف بالمضاف إليه أو يتعرَّف به، فلا بُدَّ أن يكون المضاف إليه غير المضاف؛ لأنَّ الشيءَ لا يتخصص ولا يتعرَّف بنفسه .

---

(١) ينظر: التَّصريح بمضمون التوضيح: ٣/ ٩١ – ٩٢ .

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٦ .

(٣) سورة سبأ، الآية: ٣٣ .

سابعاً: أثر المخالفة المعنويَّة على الأحكام النَّحويَّة في التمييز:

وذهب بعض النَّحويين إلى حمل المغايرة على المماثلة، كما يحملون المماثلة على المماثلة، حيث ذهبوا إلى أن كلمة (إبلاً) في قوله: (إن لنا غيرها إبلاً) [١] تمييز ذات، مع أنَّه ليس عدداً، ولا مقداراً، ولا ما يشبه المقدار في الوزن والكيل والمساحة، وليس فرعاً للتمييز، وإنَّما وجه حمله عليه أنَّه غيره، فحُمِلَ على ما يُشْبه المقدار، والمغايرة محمولة على المماثلة، ويكشف هذا المعنى .

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٣٢٠، والتَّصريح بمضمون التَّوضيح: ٢/ ٦٨٨ .

أهم النتائج

١- حاول البحث من خلال صفحاته أن يجليَّ مصطلح" **المغايرة**" موضحاً المقصود منه، ومبرزاً دوره في تكوين الأحكام النَّحويَّة، وإن لم ينص النَّحويون على هذا المصطلح، وإنَّما هي عبارة عن إشارات لغويَّة في ثنايا كتب النَّحو .

٢- المغايرة المعنويَّة ضربٌ من السعة في العربيَّة؛ لأنَّها تؤدي إلى تعدد المعاني ممَّا يؤثر على الأحكام النَّحويَّة .

٣- المغايرة المعنويَّة هي امتدادٌ (لنظرية النظم) لعبد القاهر الجرجانيِّ؛ لأن المغايرة المعنويَّة تنصُّ على أنَّ المعنى هو الأساس، وهو ما يُسطِّر الألفاظ .

٤- هناك وجه تلاقٍ بين المغايرة والتشريك في باب العطف، يظهر هذا جلياً في البحث من خلال أنَّ المغايرةَ تكونُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ دونَ النظرِ إلى الحكمِ، أو الإعرابِ . وأمَّا التشريكُ – الَّذي اشترطه النَّحويونَ للعطفِ – فإنَّه يقعُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ في الحكمِ الَّذي ذُكِرَ لهُمَا، أو في الإعراب ِ .

٥- أظهر البحثُ أنَّ المغايرةَ نوعانِ:

أ- مغايرة معنويَّةَ: وهي مَنْ تُكوِّن الحكم الإعرابيَّ .

ب- مغايرة لفظيَّة: وهي تَتْبع المغايرة المعنويَّة، ولا تتحقق إلَّا بوجودها.

٦- رصد البحث المسائل النَّحويَّة الَّتي أثر فيها مصطلح (المغايرة المعنويَّة)، مستنبطاً إياها من كتب النَّحو، وكتب القراءات، وكتب التفسير، وكتب اللُّغة الأخرى، وهي كالآتي:

أوَّلاً: أثر المخالفة المعنويَّة على الأحكام النَّحويَّة في التوابع .

ثانياً: أثر المخالفة المعنويَّة على الأحكام النَّحويَّة في المفاعيل .

ثالثاً: أثر المخالفة المعنويَّة على الأحكام النَّحويَّة في الاسم المشغول عنه .

رابعاً: أثر المخالفة المعنويَّة على الأحكام النَّحويَّة في قطع الصفة عن الموصوف .

خامساً: أثر المخالفة المعنويَّة على الأحكام النَّحويَّة فيما بين الاستثناء التام المنفي غير المنقطع والاستثناء المنقطع .

سادساً: أثر المخالفة المعنويَّة على الأحكام النَّحويَّة في التنازع .

سابعاً: أثر المخالفة المعنويَّة على الأحكام النَّحويَّة في التمييز .

ثامناً: أثر المخالفة المعنويَّة على الأحكام النَّحويَّة في المضاف والمضاف إليه .

تاسعاً: أثر المخالفة المعنويَّة على الأحكام النَّحويَّة فيما بين جملة الصفة والجملة الحاليَّة .

٧- المغايرة من الأحكام الواجبة في بعض المسائل النَّحويَّة كالصفة والموصوف، والمعطوف والمعطوف عليه، والمضاف والمضاف إليه، لا تقوم هذه المسائل النَّحويَّة إلَّا عن طريق المغايرة المعنويَّة بين الطرفين .

٨- وقف البحث من خلال أمثلته على أنَّ المغايرة قد تؤدي أمراً لفظيًّا ولكنَّ الغالبَ أنَّها تؤدي أمراً معنويًّا .

٩- كشف البحث أن المشاكلةَ أو التشابهَ اللَّفظيَّ أقوى من المغايرةِ في تكوين الأحكام النَّحويَّة، ودليل هذا أنَّهما إذا تواردا في مثالٍ واحدٍ فإنَّ المشاكلة تنفي المغايرة كما في أمثلة البحث، إلَّا إن أدى ذلك إلى فسادِ المعنى، أو الخروج عن القاعدة النَّحويَّة فإنَّ المغايرة تُقدَّم .

١٠- يتضِّح من خلال البحث أنَّ من فوائد المغايرة المعنويَّة إيجاد توازن لغويٌّ بين التوكيد اللَّفظيِّ والتوكيد المعنويِّ عن طريق التنوع بين المغايرة اللَّفظيَّة والمغايرة المعنويَّة، فإذا كان التوكيد فيه رابط لفظي جاز العطف بين المُؤكِّد والمُؤكَّد، وهذا يُضعف الرابط المعنويَّ .

أمَّا إذا كان التوكيد معنويَّاً – يفتقد الرابط اللَّفظيّ – لم يجزْ العطف لتقوية الرابط المعنويِّ .

١١- ومن خلال الرحلة مع البحث يظهر أنَّ المشاكلةَ هي المقدَّمة عند النَّحويِّ على المغايرةِ، إلَّا إنْ أدى ذلك إلى فسادٍ معنويٍّ، أو خروج عن القاعدة النَّحويَّة، فيُلجأ إلى المغايرة .

١٢- كشف البحث أنَّ المغايرة تحققتْ في التوابع جميعها؛ وهذا يعود إلى أنَّ التوابع تتكوَّن من طرفينِ: التابع والمتبوع، ولا بُدَّ من ترابطهما عن طريق روابط وثيقة سواء كانت معنويَّة أو لفظيَّة، وهذه الروابط لا تتحقق إلَّا بوجود المغايرة بنوعيها .

ثبت المصادر والمراجع

أوَّلاً: القرآن الكريم .

ثانياً: الكتب المطبوعة:

١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاريّ، المكتبة العصريَّة، بيروت، صيدا .

٢- الأنموذج في النَّحو، للزَّمخشريُّ، بتحقيق حسني عبد الجليل، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر .

٣- البحر المحيط، لأبي حيَّان الأندلسيِّ، بتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمَّد معوض، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ .

٤- التَّحرير والتَّنوير، للشيخ محمَّد بن طاهر ابن عاشور، الدار التونسيَّة للنشر، تونس، ١٩٨٤م .

٥- تداخل الأصول اللُّغويَّة وأثرها في بناء المعجم العربيِّ، للدُّكتور عبد الرَّزَّاق الصَّاعديِّ، الجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٩هـ .

٦- التَّصريح بمضمون التَّوضيح، للشيخ خالد الأزهريّ، بتحقيق أحمد السَّيد سيد أحمد، المكتبة التَّوقيفيَّة، القاهرة .

٧- التَّعريفات، للجرجانيِّ، بتحقيق عبد المنعم الحنفيّ، دار الرشاد، القاهرة، مصر.

٨- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، بتحقيق سامي محمَّد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ .

٩- توضيح النَّحو، للدُّكتور عبد العزيز محمَّد فاخر، ٢٠١٤م .

١٠- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان .
١١- ديوان امرئ القيس، بتحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٤ .
١٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٨هـ .
١٣- شرح التَّسهيل، لابن مالك، بتحقيق الدُّكتور عبد الرحمن السيد والدُّكتور محمَّد بدوي المختون، القاهرة، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ .
١٤- الصِّحاح، للجوهريِّ، بتحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٣ .
١٥- ظاهرة المشاكلة في الصَّرف العربيِّ، للدُّكتور إبراهيم جميل الإبراهيم، مكتبة المتنبي، الدمام، ط١، ١٤٢٦هـ .
١٦- العين، للخليل بن أحمد الفراهيديِّ، بتحقيق مهدي المخزوميِّ وإبراهيم السامرائيِّ، ط٥، دار مكتبة الهلال، القاهرة، مصر .
١٧- الفوائد والقواعد، للثمانينيِّ، بتحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان .
١٨- الكتاب، لسيبويه، بتحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان .
١٩- الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزَّمخشريِّ، بتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ .

٢٠- اللُّباب في علل البناء والإعراب، للعكبريِّ، بتحقيق غازي مختار طليحات، ط١، دار الفكر، دمشق، سوريا .
٢١- اللُّمع في العربيَّة، لابن جنِّيِّ، بتحقيق سميح أبو مغلي .
٢٢- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهانيّ، بتحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق .
٢٣- المُحرَّر الوجيِّز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، بتحقيق عبدالسلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ .
٢٤- معاني القرآن، للفراء، بتحقيق محمَّد علي النَّجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢ .
٢٥- معجم مقاييس اللُّغة، لابن فارس، بتحقيق عبد السلام هارون، دارالجيل، بيروت، لبنان، ط١ .
٢٦- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجانيِّ، بتحقيق الدُّكتور كاظم بحر مرجان، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م .
٢٧- النَّحو المصفَّى، للدُّكتور محمَّد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩١م.
٢٨-همع الهوامع شرح جمع الجوامع في النَّحو، للسيوطيِّ، بتحقيق أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت .